المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تأثير تكنولوجيا تقنيات الحوكمة على السيادة السيبرانية للدولة
اسم الكاتب: م.د. كوران عزيز محمد كاكئي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6701
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 09:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير تكنولوجيا تقنيات الحوكمة على السيادة السيبرانية للدولة

م. د. كوران عزيز محمد كاكئي
جامعة رابه ارين/ كلية القانون
goran.aziz@uor.edu.krd

الملخص:

يشهد العالم حاليا تطوراً تكنولوجياً كبيراً في تقنيات الحوكمة الرقمية احدث تحولات جذرية في مختلف مظاهر نشاطات حكومات الدول بشكل يتوائم مع التحولات الجذرية التي احدثتها تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في ثورة المعلومات والاتصالات في مجتمعات هذه الدول.

ان جوهر مبدأ سيادة الدول في القانون الدولي العام هو تمتعها بحرية اتخاذ القرارات الوطنية، واحتكارها لممارسة فرض القوانين المحلية، وتمثيل شعوبها في المحافل الدولية، وحق الدفاع عن امنها الوطني، ومصالحها في البيئة الدولية بشكل ينسجم مع مبادي القانون الدولي الذي نظم العلاقات القانونية بين الدول، ومبادئ القانون الدولي الخاص الذي نظم العلاقات بين الافراد من مختلف الجنسيات، ومبادئ القانون الدولي الانساني الذي يسعى لحماية المدنيين من تداعيات النزاعات الاهلية والدولية المسلحة. فهل ان تطبيقات الحوكمة وتقنياتها التكنولوجية العابرة للوطنية شكلت خرقاً، او الحقت ضرراً بالعناصر القانونية والسياسية لمفهوم السيادة؟ وما مدى هذا الخرق، او الضرر؟ وكيف يمكن احتوائه؟

يهدف هذا البحث للإجابة عن هذه التساؤلات وتحليل الاسباب والاضرار التي لحقت بمفهوم السيادة، ويعرض التوصيات قابلة للتحقق من اجل حماية سيادة الدول من هذا المتغير الخطير بعد عرض المفاهيم ذات الصلة بالبحث.

الكلمات الافتتاحية: تقنيات، الحكومة الالكترونية، الحوكمة الرقمية، سيادة الدول.

تاريخ الاستلام : ١٩/٥/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١٠/٦/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

The impact of governance technology on the cyber sovereignty of the state

Goran Aziz Mohammed
University of Raparin- College of Law
goran.aziz@uor.edu.krd

Abstract:

The world is currently witnessing a major technological development in digital governance techniques, which has brought about radical transformations in various aspects of the activities of state governments in a manner consistent with the radical transformations brought about by modern technology applications in the information and communications revolution in the societies of these countries.

The essence of the principle of state sovereignty in public international law is that They enjoy the freedom to make nation decision, their monopoly on the practice of imposing local laws, the representation of their people in international forums, and The right to defend their national security and interests in the international environment in a manner consistent with the principles of international law that regulate legal relations between states. And the principles of private international law that regulate relations between individuals of different nationalities, and the principles of international humanitarian law that seeks to protect civilians from the repercussions of civil and international armed conflicts. Have transnational governance applications and technological techniques constituted a breach, or caused damage to the legal and political elements of the concept of sovereignty? What is the extent of this breach or damage? How can it be contained? This research aims to answer these questions and analyze the causes and damage to the concept of sovereignty and presents verifiable proposals In order to protect the Sovereignty of state from this dangerous variable after presenting the concepts related to the research**.**

Keywords: Technologies, Techniques of Government, Digital Governance, State Sovereignty.

المقدمة:

تلجأ حكومات الدول بعد ان تتحول الى حكومات الكترونية الى تبني استراتيجيات عمل الحوكمة الرقمية " الالكترونية" في تنفيذ سياساتها العامة، من خلال تأسيس بنى تحية تستوعب تطبيقات تقنيات الحوكمة الرقمية المختلفة المهام، بعد او مع ايجاد مجتمع معرفي تتوفر فيه خدمات ذكية آمنة واكثر فاعلية في تقديم الخدمات لجميع فئات المجتمع بحيث يمكن انجاز خدمات مؤسسات ودوائر الحكومات للمواطنين عبر المنافذ الذكية دون الحاجة للوقوف لفترات طويلة في طوابير الانتظار من اجل انجاز معاملة ما، ويتم انجاز العمل عبر منصات الحوكمة الرقمية بشفافية، واختصاراً للجهد، والوقت والمال، وتفعيل مستدام لعلاقة المواطنين مع حكوماتهم من خلال هذه المنصات، ومنافذها المختلفة الاختصاصات، ولكن مثل هذه التجارب الحديثة على الدول، وتحديداً الدول الضعيفة، والمتخلفة في علوم تقنيات الحوكمة تحمل في طياتها سلبيات، وتحديات

تلحق اضرار جسيمة بسيادة الدول الضعيفة، والهشة، والتي لم يستوعب مجتمعها، او مؤسساتها، ودوائرها الحكومية التكنولوجيا الحديثة، وتطبيقاتها في تقنيات الحوكمة الرقمية، فتظهر امامها مشاكل وتحديات قد تستطيع الاستجابة في مواجهتها بعد مدة، وقد تفشل، والفشل اسبابه عديدة، فعلى صعيد البيئة المحلية الداخلية هناك اسباب متعلقة بمشكلة غياب البنى التحية الادارية والفنية، ومشكلة عدم وجود الغطاء القانوني والتشريعي الشامل والعملي لتأسيس هذه البنية، واخرى متعلقة بقلة موارد الدول المالية، والبشرية، والمشكلة الاكبر تتعلق بغياب الارادة المطلوبة عند القادة السياسيين بأن تكون حكوماتهم منفتحة على شعبها بشفافية وتفاعل ديمقراطي عادل، اضافة الى تداعيات استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي في بعض مؤسسات ودوائر الدول، مع غياب المعالجة العلمية التكنولوجية للقضاء على ظاهرة الهاكرز الذين يقومون باستغلال وتزوير المعلومات والبيانات الخاصة بالمواطنين لأغراض نفعية، او انتقامية، او سياسية، او امنية.

اما على صعيد البيئة الخارجية الدولية هناك اجهزة استخباراتية، معادية، او شركات دولية، او منظمات غير حكومية تجتهد في الحصول على المنافع المادية من خلال توظيف ما تحصل عليه من معلومات وبيانات عبر المواقع التي تهيمن على ادارتها، او من خلال قدراتها التكنولوجية العالية الكفاءة في التسلل وسرقة المعلومات والبيات من الدول الضعيفة والمتخلفة بشكل يلحق اضرار جسيمة بمصالحها، وقد يصل الضرر الى مستوى لثم سيادة الدول جراء تطويع ارادة قادتها، واجبراهم على القيام بأعمال تلحق الضرر بالغايات العليا لمجتمعاتهم ما كانوا يقومون بها لولا وجود هذا الاختراق والتسلل السيبراني على امن المعلومات والبيانات العالية السرية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ابراز خطورة تطبيقات تقنيات الحوكمة الرقمية في حالة عدم التمكن من تأسيس نظام امن محكم لها، والأهمية الاكبر هي المساهمة في زيادة الوعي عند المواطنين، وعند العاملين في مؤسسات ودوائر الدولة بفوائد، ومخاطر استخدام هذه التقنيات بدون نظام امني فاعل.

اشكالية البحث:

ان تطبيق استراتيجيات تقنيات الحوكمة الرقمية لا بد منها من اجل احتواءها واستيعابها، وتقليل الفجوة العلمية التكنولوجية مع الدول المتقدمة في هذا المجال، والاستفادة من فوائدها في اختزال الجهد، والوقت، والمال وادامة التواصل مع البيئة الدولية، وايضاً لفوائدها الاخرى في تحسين جودة تقديم الخدمات بمختلف انواعها للمواطنين، لكن المشكلة تكمن في صعوبة ايجاد نظام امني كامل ومتجدد لهذه التقنيات يضمن حماية حقوق

وحريات المواطنين، وسيادة الدول وبشرط ان يتم صنعه، وصيانته، وتغييره محلياً، وان الاعتماد على جهات اجنبية بهذا المجال يجعل امن المعلومات السيادية بيد الاخرين. والاشكالية تثير اسئلة لا جواب لها عند الدول الضعيفة، والهشة، اهمها:

١- النظام الامني للحوكمة الرقمية هو ليس كالأنظمة الامنية التي اعتادت عليها دول العالم " الثالث" المتخلفة، والضعيفة، هو نظام شبحي، رقمي، يعمل في الفضاء السيبراني، وان الدول المتقدمة لا يمكنها اعطاء ما تملك من اسرار في تأسيس نظام عملي وعلمي ومتطور للدول الاقل منها تقدماً في هذا المجال، فلا توجد دولة متقدمة عظمى تمنح لغيرها من الدول ميزة تفوق تمتلكها للتأثير في تفاعلات السياسة الدولية، وإذا كان الحال هذا واقع دائم فما تعمل الدول الضعيفة، والمتخلفة في مجال الامن السيبراني ازاءه؟

٢- هل تستطيع الدول الضعيفة والمتخلفة في مجال الامن السيبراني ان تحصل على مساعدة دول عظمى في ضمان امنها السيبراني دون ان تقدم ثمن يلحق الضرر بسيادتها الغير قابلة للتجزئة؟

فرضية البحث:

تخلف الدولة في استيعاب تقنيات الحكومة الالكترونية، والحوكمة، يفقدها سيادتها على فضائها السيبراني، ويجزء سيادتها الوطنية.

منهجية البحث:

المنهجية تعتمد على منهج التحليل العلمي الاستقرائي لطبيعة ظاهرة الانتشار العالمي لتبني تطبيق استراتيجيات تقنيات الحوكمة الرقمية، والمنهج الوصفي في توصيف فوائدها، وسلبياتها، المنهج المقارن في تصنيف انواعها، ومضامين عملها.

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لتكنولوجيا تقنيات الحوكمة

أولا: تعريف الحكومة الالكترونية

هي وجود حكومات تستخدم في اعمالها ونشاطاتها عمليات الرقمنة، والاتمَتةَ اثناء التفاعل، والاتصال من اجل تكامل عمل وزاراتها، ومؤسساتها وعمليات صنع القرار فيها (Testbopk 2023)، فالتعريف يشير الى ان مؤسسات ودوائر الحكومة في دولة ما تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT من اجل تعزيز ودعم وتطوير تطبيق سياساتها العامة، وخدماتها الحكومية للمواطنين، ومتابعتها، وتقييمها، وتقويمها، وتحسين اداء عملها عبر التواصل المباشر مع المواطنين، واهداف اخرى هي اختزال الجهد والوقت والمال، والتعريف اعلاه

يشير ان مؤسسات ودوائر الحكومة تتبنى نظام عالمي جديد في تنظيم وضبط العلاقات داخل مؤسساتها ودوائرها بغية تحقيق كفاءة الاداء والفاعلية، مبرر استخدامه بان النظام القديم اضحى عاجزاً عن مسايرة التطور التكنولوجي العالمي في نظم المعلومات والاتصالات الرقمية، وان الانتشار الواسع لظاهرة الفساد الاداري والمالي لا بد من احتوائها والقضاء عليها عبر التطبيق السليم لهذا النظام (عبد القادر ٢٠٢٣).

ان المجتمع الدولي يتعامل مع الحكومات الالكترونية، التي ترتبط فيما بينها من خلال استخدام شبكة العنكبوت الالكترونية العالمية بعد ان ترك معظم اعضائه من الدول " الفاعلين الدوليين" والفاعلين غير الدوليين من المنظمات الدولية، وغير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسية صيغ واشكال التعامل التقليدية وتبنوا التواصل والتفاعل فيما بنهم من خلال هذه الشبكة الامر الذي يتطلب وجود حكومات الكترونية تعمل بنظام الكتروني جديد وهي غير مخيرة بل مضطرة لمواكبة هذا التطور لتضمن بقاء تواصلها مع المجتمع الدولي بشكل سليم ومقتدر في مضامين تفاعلات العلاقات الدولية السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية، والامنية، والبيئية، والاجتماعية.

ان وجود الحكومة الالكترونية، ونجاح، وتطور عملها عبر البوابات والتطبيقات الالكترونية، احد معايير تصنيف مكانات حكومات الدول المتقدمة، او المتخلفة، القوية ، او الضعيفة، وهو ايضاً يدخل في معيار تصنيف الحكومات الديمقراطية، والشرعية او غير ذلك (تقرير الأمم المتحدة ٢٠١٩).

ان الحكومة الالكترونية هي تحول كبير في نمط نظام اتصال الحكومات مع مؤسساتها، ومع حكومات الدول الاخرى، ومع مواطنيها عبر تقنيات الحوكمة الرقمية" الالكترونية"، ومن اجل نجاح الحكومة الالكترونية في انماط هذه الاتصالات عليها ان تجتهد في التعاطي مع هذه التقنيات، وان تُشرك جميع مواطنيها في عمليات التأسيس، والاداء، والتطوير، وقد عممت الامم المتحدة شروط ومخططات تأسيس، وعمل الحكومات الالكترونية وتطويرها عام ٢٠١٦، واظهرت هذه المخططات وجود اربعة مراحل لعمل تطوير الحكومات الالكترونية هي: مرحلة الانشاء من خلال تنظيم صفحة الكترونية، والتطوير بعمل صفحات متعددة لجميع انشطة ومهام الحكومات تتضمن كل المعلومات المطلوبة، والمرحلة الثالثة هي البدء بإنجاز المعاملات الكترونياً عبر الانترنيت ونشرها بشكل شفاف يضمن تفاعل المواطنين مع مؤسسات الحكومة، والمرحلة الرابعة هي ترابط وتكامل جميع الصفحات الالكترونية للحكومة بحيث تشكل وحدة مترابطة (ملاعب٢٠٢٠،٤-٥).

ثانيا: تعريف الحوكمة الرقمية" الالكترونية"

تعريف الحوكمة الرقمية E-Governance هو تبسيط القواعد واللوائح وتجنب الاجراءات الادارية المعقدة من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، فهي نظام جديد في الآلية الادارية والسياسية(BYJUS'EXAMPRER ٢٠٢٤) ، فهي اتصالات ثنائية الاطار بين مؤسسات حكومية وغير حومية والمواطنين، في حين ان الحكومة الالكترونية هي غالباً ما تكون احادية الاتصالات بين وزاراتها، ومؤسساتها، والحوكمة " تعتمد بشكل كبير في اداء مهامها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في شبكات الانترنيت ، وعلى وجود ادارة الكترونية " حكومة الكترونية" وارشيف الكتروني من اجل تفعيل الدور الرقابي على عمل مؤسسات ودوائر الدولة، وحتى عمل مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتحسين ادائها من خلال بناء الشفافية بينها وبين المواطنين او العملاء، واستثمار هذه العلاقة في تطوير الاعمال والنشاطات والموارد والمحافظة على مصالح جميع الاطراف وفق ما حددتها القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل ومهام الحوكمة الرقمية (عبد الله ٢٠٢٢، ٣٣٤).

التعريف يشير بانها احدى طرق التي تعد تحولا ايجابياً في استخدام التكنولوجيا الحديثة والالكترونية، بهدف تحسين عمليات الحكم والادارة في مؤسسات الحكومة التعليمية والصحية والاجتماعية والامنية والاقتصادية والقضائية والعمرانية والسياسية الداخلية والخارجية ، وتشمل ادارات الشركات والمؤسسات غير الحكومية من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين وزيادة الشفافية وتعزيز المشاركة المجتمعية ، ويمكن القول ان الحوكمة الرقمية تعني مجموعة القواعد والاجراءات والكيانات التي اسستها الحكومات الالكترونية التي يتم من خلالها تطبيق القوانين واللوائح باستخدام تقنيات الحوكمة الرقمية " الالكترونية" بشكل يضمن تواصل وتفاعل هذه الحكومات مع المواطنين، وضمان مصالح وحقوق الافراد بشكل يعمق الممارسة الديمقراطية التفاعلية بين الافراد وحكوماتهم، و تجدر الاشارة هنا ان مفهوم الحوكمة الرقمية يختلف عن مفهوم الحوكمة الرشيدة الذي تتناقله بعض المنظمات المعنية بحقوق وحريات الانسان مثل منظمة الامم المتحدة ومؤسساتها المعنية بمتابعة نشاطات الدول حول انتهاكات حقوق الانسان، والتي تؤكد على وجود شروط في الحوكمة الرشيدة هي (توفر المشاركة الشاملة، وسيادة القانون، والشفافية، والعدالة، والفاعلية ، والكفاءة، والمساءلة والمحاسبة والعقاب) (تقرير الامم المتحدة ٢٠٢٤).

تندرج الحوكمة الرقمية ضمن اعتبارات العولمة ومعايير برامج واوليات قواها المالية والاقتصادية لأجل تأكيد التصور العالمي الجديد في مجالات التعاون والتنافس والادارة الرشيدة ومن ثمة اعادة النظر في بعض الاساليب والمسائل المتعلقة بإدارة الحكم ومحورية الدولة، وهي طريقة حديثة لتحقيق المراقبة والتنظيم وضبط

النشاطات الادارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والبيئية من اجل دفع عجلة التنمية نحو الامام (عبد العزيز ٢٠٢١، ٩٧٦). فالحوكمة هي بوابة اتصال المواطنين مع حكوماتهم والاستغناء عن الانماط التقليدية القديمة في الاتصال بين الطرفين.

ثالثا: مبادئ الحوكمة الرقمية

مبادئ الحوكمة الرقمية تجمع بين شروط نجاح عملها، والقيم التي تتمسك بها حكومات الدولة، والتشريعات والقوانين التي تنظم عملها والتي تعبر عن الغايات العليا لمجتمعاتها، فلا يمكن ان تطبق حكومات الدول برامج ادارية جديدة تشكل تحولاً كبيراً في اساليب الادارة التي اعتادت عليها حكومات الدول لقرون عديدة، وتعودت مجتمعاتها على التواصل مع حكوماتهم من خلالها، فالتغيير الكبير في هذا التواصل لابد من ضبطه بمبادئ كي تفضي عملية التغيير نحو الافضل ، وليس نحو الانتكاسة، والفوضى، ومن هنا تبنت الحكومات الالكترونية المبادئ الاتية لضمان نجاح تجاربها بهذا الشأن.

١- العدالة والشفافية، والشمولية للمواطنين جميعهم من خلال توفير المنصات الحكومية المتفاعلة معهم.

٢- ان تكون سهلة الاستخدام وتتناغم مع وعي المواطنين في استخدامات الاجهزة الالكترونية.

٣- ان يسبق عملها وجود تشريعات القانونية تنضم اعمالها ، وتوضح مسؤولياتها.

٤- وجود كادر وظيفي يجيد استخدام تقنيات الحوكمة الحديثة، ويتدرب على كافة تطوراتها التقنية.

٥- مرنة في التكيف مع مستجدات تطور تقنيات الحوكمة العالمية.

٦- الفاعلية بمعنى ان يفضي تطبيقها الى التخلص من الحلقات الادارية الروتينية الزائدة، والى المزيد من الشفافية واختزال الوقت والجهد والمال، وتطوير الاداء الحكومي (٧٩ ، **Alshehri and Steve 2010**).

٧- التكامل، فقد اكدت جميع التشريعات القانونية لمعظم دول العالم التي عملت بنظام الحكومة الالكترونية او الرقمية ، وكذلك تأكيدات الامم المتحدة على وجود حكومات قوية تضمن تفاعلها مع القطاع العام، والقطاع الخاص في خدمة المواطنين ومنع أي عملية ابتزاز او تلاعب بمعلوماتهم وبياناتهم (ملاعب٧،٢٠٢٠).

رابعا: انواع تقنيات الحوكمة الرقمية

تقنيات الحوكمة الرقمية مقسمة بعد التدريب عليها واستيعابها وفق تخصصات مؤسسات ودوائر الحكومة الالكترونية ، وطبيعة التواصل والتفاعل مع المواطنين، وكما يلي:

١- تقنيات الواقع الافتراضي في التدريب والمحاكاة لتعزيز عمليات استخدام نظم المعلومات بشكل أفضل عند موظفي الحكومات الالكترونية والمشرفين على تطبيق تقنيات الحوكمة الرقمية فيها.

٢- تقنيات انظمة الهوية الرقمية للمواطنين وهي التقنية مهمة لأنها تستوعب معلومات وبيانات متعلقة بخصوصيات المواطنين لا سيما بصمات الاصابع وملامح الوجه.

٣- تقنيات بوابة الحكومة الالكترونية، هي بوابة لتنظيم العمليات المتعلقة بإدارة البيانات الضخمة بواسطة الحكومات، حيث يتم استخدام الحلول للقضايا المهمة عند الحكومات الالكترونية بالاستعانة بخزين حوسبة السحابة الالكترونية التي تُخزن المعلومات والبيات العامة وتديرها وتحليها، وهذه البوابة مهمة جدا لأنها تتضمن حوكمة عمل والخدمات التي تقدمها الانظمة الفرعية للحكومة في السياسات العامة الصحية والتعليمية والقانونية والعمرانية والامنية والاقتصادية والبيئية .

٤- تقنيات أتمتة الاشياء IOT وهي عمليات استخدام انترنيت الاشياء لإدارة المشاريع المتعلقة بالبنية التحية للمدن الذكية.

٥- تقنيات البلوك تشين Blockchain، هي تقنيات يتم استخدامها لحماية المعلومات والبيانات عن طريق التشفير لاسيما تقنيات الهويات الرقمية للمواطنين وتقنيات بوابة الحكومة الالكترونية.

٦- تقنيات المشاركة مع المواطنين وهي تقنيات مهمة للإدامة وتطوير تفاعل المواطنين مع الاجهزة والمؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات لهم (الخوري ٢٠٢١، ٥٢-٥٣) .

خامسا: فوائد الحوكمة الرقمية" الالكترونية

لقد ساعدت التطورات المذهلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال على التواصل المكثف بين افراد المجتمع الواحد مع افراد مجتمعات الدول الاخرى من خلال شبكات الانترنيت التي تضم ألاف الملايين من المشاركين فيها من مختلف دول العالم، وتحديدا بعد التحول العالمي الكبير وبروز الويب Web 2.0 بعد عام ٢٠٠٥ الذي ضمن وصول تقنيات الخدمات بالصوت والصورة والفيديو وتقنيات خدمات الحواسيب والهواتف النقالة التي هيمنت على ادارتها وتسويقها وصيانتها شركات عالمية عملاقة تعمل بما يشبه النظام الشمسي في ترابطاتها وتفاعلاتها، لها فوائد، ولها سلبيات (مشري ٢٠١٢، ١٥٢-١٥٣) ، ومن اهم فوائد الحوكمة الرقمية:

١-"تقديم الخدمات الحكومية بطريقة الكترونية احتمالات الخطأ فيها تكاد تكون معدومة لجميع المواطنين.

٢- تعزيز التواصل بين مؤسسات الحكومة والمواطنين.

٣- تعزيز الشفافية وتقليص مساحات الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الحكومة.

٤- تمتع المواطنين بحق المعلومة.
٥- مساعدة المواطنين في التعاطي مع استخدامات الاجهزة الالكترونية.
٦- اطلاع المواطنين على جميع القوانين وتعديلات .
٧- مشاركة المواطنين في تقييم اداء عمل مؤسسات ودوائر الدولة.
٨- تمكين مؤسسات ودوائر الدول من معرفة نتائج اعمالها.
٩- اختزال الوقت والروتين والجهد والمال في الاداء الحكومي.
١٠- المشاركة بشكل غير مباشر في عمليات الاعداد والتنشئة للمواطنين للمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية، والانتخابات الرئاسة بعد ان حصلوا على معلومات مفيدة عن نشاطات ومهام الحكومات.
١١- نزاهة التصويت في الانتخابات البرلمانية او الرئاسية من خلال البوابة الرقمية.
١٢- ضمان حقوق الملكيات ومنها الملكية الفكرية، وضمان حماية العقود بكافة انواعها للمواطنين.

تجدر الاشارة هنا ان المعنيون بعلم السياسة يؤكدون ان من اهم فوائد الحوكمة الرقمية هو تعميق المركزية الادارية الديمقراطية بمعنى هناك مركزية ادارية في الدولة لكن المشاركة فيها واسعة تشمل مشاركة كل المواطنين في جميع مناطق الدولة (Joseph ٢٠١٥ ،25-٢٧).

سادسا: شروط نجاح تطبيق استراتيجية الحوكمة الرقمية" الالكترونية"

لا يختلف اثنان على اهمية وفوائد اعتماد وتطبيق استراتيجيات الحوكمة الرقمية في جميع دول العالم، لكن ضمان نجاح التطبيق مرهون بشروط يجب توفرها وفق اجماع جميع المعنيين بعلوم التقنيات الرقمية، وهذه الشروط:

١- الاستراتيجية المعتمدة يجب ان تراعي توفر الثقافة والتعليم الرقمين داخل الهرمين الحكومي، والاجتماعي ، ويجب ان تتسم بالشمولية بمعنى يجب ان تغطي جميع مناطق الدولة ولجميع المواطنين، والشرط الاهم يجب ان تمتلك القدرة، والتكيف في تفاعلها وتكاملها مع منظومات الامن السيبراني المعتمد عند الحكومات.
٢- وجود قبول من قبل مؤسسات ودوائر الحكومة، ومعظم افراد الشعب بتطبيق استراتيجيات تقنيات الحوكمة الرقمية، بمعنى ان يحقق تطبيق الحوكمة الرقمية رضاء عام عند المواطنين.
٣- سياسات الحكومة الالكترونية يجب ان تفرض على الحوكمة الرقمية نماذج تصاميم تهتم اكثر بالطابع الشخصي(Personal Solutions) وان تخرج عن سياساتها التقليدية من اجل ان يكون تصميم المنصات الرقمية اكثر ديناميكية وتظهر ما يطلبه المتعامل وليس كما تريده المؤسسة وتفرض رغباتها على الافراد

والجماعات ، وان تهتدي بنماذج ناجحة في هذا المجال مثل منصات الامازون، وعلي بابا (الخوري ٢٠٢١، ٣٩) .

٣- وجود متابعة، ومسألة دورية، وتقييم، وتقويم فصلي، وسنوي لأداء الحوكمة الرقمية، يشارك فيها اركان الحوكمة الرقمية الثلاثة، وهم الحكومة الالكترونية، والمواطنين، والمؤسسات والدوائر المعنية بتطبيق الحوكمة الرقمية.

٤- استكمال البنية التشريعية القانونية لعمل الحكومة الالكترونية والحوكمة الرقمية فالكل يعمل في طار قانوني تم تشريعه عبر المجالس التشريعية المنتخبة من الشعب، ويجب ان يحمل في طياته نصوص قابلة للتعديل، والتكيف وفق نتائج التطبيق الاولية الاصلاحية، ومتغيرات التقنيات الرقمية العالمية (فهمي ٢٠١٨، ١٧).

٥- نجاح الحكومات الالكترونية في تطبيق مرحلة التأهيل Enable فبعد انتقاء الكادر الوظيفي وتهيئة مستلزمات عمله المادية من البنى التحتية لابد من خضوعهِ لدورات وتدريبات محلية ودولية ليتمكن من ادارة وتنظيم المعلومات والبيانات في اتجاه تقديم افضل الخدمات للمواطنين وضمان سرية عمله وسرية هذه المعلومات والبيات (عز الدين ٢٠٢٢ ، ١٥١).

٦- نجاح الحكومات الالكترونية في تطبيق مرحلة التعزيز Enhance من خلال استدامة التطوير واستيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على جميع تقنيات الحوكمة الرقمية.

٧- نجاح الحكومات الالكترونية في تطبيق مرحلة التشييد Establish من خلال نجاح عمل ترابط وتكامل جميع تقنيات الحوكمة الرقمية المحلية والمركزية وفي جميع الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والبيئية واستقرار عملها (الخوري ٢٠٢١، ٣٩١-٣٩٢) .

المبحث الثاني: انعكاسات تقنيات الحوكمة على سيادة الدول

نتطرق في بحثنا هذا الى الانعكاسات السلبية على الدول الحديثة العهد في تطبيقات استراتيجيات الحوكمة الرقمية، وهذه السلبيات تأخذ اشكال وصور خطيرة تهد امن وسيادتها لا سيما الدول المتخلفة في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولا: الاضرار المحلية لتطبيق استراتيجيات الحوكمة الرقمية Disadvantages of E-Government

هناك اضرار محلية مشتركة عند الدول المتقدمة، والمتخلفة في تطبيقات استراتيجيات الحوكمة الرقمية، معظمها تتجسد في وجود فساد اداري ومالي من قبل بعض الموظفين الفاسدين، او عصابات الهكر،

وعصابات الجرائم الالكترونية في استغلال المعلومات والبيانات في تحقيق منافع مالية، عبر ابتزاز المواطنين، اما الاضرار العامة حصراً في الدول الضعيفة، والمتخلفة في صناعة، واستخدام، وصيانة، وتطوير تقنيات الحوكمة الرقمية هي:

١- وجود موطنين اميين يجهلون استخدام اجهزة الكومبيوتر بالتواصل مع اجهزة ومؤسسات الدولة، ويعبر عن ذلك بالفجوة الرقمية التي تعني وجود مواطنين يمكنهم الوصول لاستخدام الانترنيت واخرين لا يمكنهم الوصول لاستخدام الانترنيت (٨٢ ، 2010 Alshehri and Steve).

٢- غياب مستوى الامان الكامل لأمن مواقع الويب الحكومية من قبل المتسللين المحليين، والدوليين.

٣- عدم الامتثال التام بتطبيق كافة القوانين واللوائح ، وعدم الالتزام بالقيم والاخلاق الحميدة في امانة تنضيد، وتحليل المعلومات والبيانات، وعدم وجود معايير تقييم المخاطر.

٤- وجود اخطاء في صحة تدوين المعلومات، يؤدي الى وجود خلل في سلامة تقديم الخدمات، وتكون تداعيات هذه الخلل اكبر عندما يقوم موظف حكومي او غير حكومي فاسد في التغطية على الاخطاء لقاء منافع مالية.

٥- انعكاس ظاهرة الفساد الاداري والمالي عند موظفي المؤسسات، والدوائر الحكومية، وغير الحكومية في توظيف حصولهم على البيانات والمعلومات في استغلال المواطنين، وابتزازهم.

٥- وجود مشاكل في تخزين وتحليل المعلومات والبيانات لأسباب تتعلق بطبيعة التخزين واخر بعدم صحة المعلومات والبيانات المتقدمة من قبل المواطنين، وثالث متمثل بعدم كفاءة وخبرة المحللين" نقص المواهب".

٦- وجود احتمال التلاعب في المعلومات والبيانات لأغراض انتقامية، او امنية، او سياسية، وتحريفها بشكل يلحق الضرر ببعض المواطنين.

٧- صعوبة دمج الانظمة الادارية السابقة مع تقنيات الحوكمة الرقمية الجديدة.

٨- غياب الارادة السياسية في تأسيس حكومة الكترونية تتبنى تقنيات الحوكمة الرقمية لتكون مفتوحة بكل مشاريعها، ونشاطاتها امام شعبها (8-9، 2019 Idlebiy).

٨- وجود صعوبات طارئة تحول دون التكامل بين البوابات المحلية والبوابة الرئيسية للحكومة المركزية[١].

٩- عدم كفاية الموارد المالية، والبشرية، والبنية التحتية (52، ٢٠٢٠ Temakon).

ثانيا: الحوكمة الرقمية وحماية سيادة الدولة

ان التحول العالمي الكبير في لجوء معظم حكومات دول العالم الى تطبيق استراتيجيات الحكومة الالكترونية، واستراتيجيات الحوكمة الرقمية جعل امن المعلومات مهددة بان يحصل عليها الخصوم والاعداء، وحتى الحلفاء، وتوظيفها لأغراض تطويع ارادات الدول، واحتواء قراراتها السيادية، وتحديداً المعلومات السيادية المتعلقة بعناصر القوة الشاملة لأي دول في مضامين الاقتصاد والشؤون المالية، والامن الوطني، والتسليح، والتكنولوجيا، وحروب الفضاء، والصحة والتعليم والبيئة، والاعلام، والخطط، والبرامج العلمية السرية المحلية، والاقليمية، والدولية، فالمعلومات هي ثروة العصر بالنسبة لحكومات الدول، وان انكشافها وتحديداً السرية ترتب فقدناها لفاعليتها، او ترتب تغيير او خلق مواقف دولية معادية، او تستقطب دول اخرى من اجل التدخل في الشؤون الداخلية، او ترسم صورة عن ضعف الدول الغير قادرة على حماية معلوماتها السرية، وكل هذه المظاهر تلث سيادة الدول بقدر اهمية وكمية تسرب المعلومات الى الاعداء، والخصوم، وحتى للحلفاء (ربيع ٢٠٢٣) .

لذلك عُدَ وجود نظام امن المعلومات كجزء مهم من الامن السيبراني لحماية سيادة الدول من التدخل الخارجي، او العدوان الخارجي مهما كانت صورهما، واشكالهما التقليدية العسكرية والاقتصادية والسياسية والامنية والبيئية والبيولوجية، او اشكال العدوان الحديثة الالكترونية الشرط الاهم في نجاح تطبيقات استراتيجيات الحكومة الالكترونية، والحوكمة الرقمية، وضمان سيادة الدول، وتقدم مكانتها التفاعلات الدولية داخل نظام دولي.

لو اخذنا الصين مثال على ذلك نجدها انها بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣ اعلنت عن استراتيجيتها العالمية الرقمية الكبرى بانها ذات بعدين الاول محلي قومي يجعل من الصين دولة رقمية كاملة بحلول عام ٢٠٣٥ بشكل يجعلها تتحكم بشكل كامل على ادارة معلوماتها وبياناتها وحمايتها من التسرب لجهات اجنبية.
البعد العالمي يتم من خلال دمج اهم تقنيات التطور التكنولوجي في المجال الرقمي الالكتروني من الانترنيت والبوكتشين والذكاء الصناعي والجيل الخامس والجيل السادس في الاتصالات الرقمية من اجل السيطرة على (السوق العالمية لتبادل المعلومات والبيانات) بشكل يفضي الى تعزيز مكانتها العالمية القائدة للنشاطات الاقتصادية والتجارية لدول العالم ، وتعامل دول العالم مع هذا الواقع اضطراراً وليس اختياراً (مركز الامارات للسياسات ٢٠٢٣ ، ٢-٥) . والحال ينطبق مع الاستراتيجية العالمية للاتحاد الاوربي القائمة على توظيف شركاتها الكبرى والصغيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء تلاحم انظمة الحوكمة الرقمية مع دول العالم من اجل مساعدة الدول في حل مشاكلها الاقتصادية والامنية والاجتماعية لتعزيز مكانة الاتحاد

الاوربي عالمياً في النظام الاقتصادي العالمي، والنظام الدولي، مستندة على تنظيم قانوني اوربي يحكم امن معلوماتها ويجعل التواصل مع العالم اكثر انفتاحاً، والتنظيم القانوني يجب ان يضمن تكامل وتفاعل جميع تقنيات وانظمة تكنولوجية المعلومات والبيات من قانون حوكمة البيانات، وقانون السوق الرقمية المحلية والعالمية، وقانون الخدمات الرقمية وقانون البيانات، وقانون استخدام الذكاء الصناعي لأداء هذه المهمة ذات البعدين الاول ضمان امن المعلومات المحلية والثاني التعاطي والتعامل مع سوق المعلومات الدولية لضمان تعزيز مكانة ومصالح الاتحاد الاوربي (ميكلسن و شورل ٢٠٢٣).

في الولايات المتحدة الدولة الاقوى في العالم في مجال تصنيع وتسويق وصيانة تقنيات الحكومة الرقمية يمكن ان ندرك تخوفها من انتهاك سيادتها السيبرانية من خلال استراتيجيتها القومية لأمن السيبراني المعلنة في شهر اذار/ مارس ٢٠٢٣ والتي تضمنت تخصيصات مالية بعشرات المليارات من اجل تطبيق ركائز هذه الاستراتيجية التي تؤكد اصرار ادارة الولايات المتحدة على حماية امنها السيبراني بعد ان انتقل الاعداء من مرحلة الهجمات السيبرانية من اجل سرقة المعلومات والبيانات الى مرحلة التهديد تعطيل وتدمير المرافق الحيوية للدولة، من خلال بناء بنية تحتية اكثر موثوقية وامناً واعتماد استراتيجية الهجوم بدل الدفاع لأنها تحرم الاعداء من الاستقرار والاستفادة من عنصر المباغتة وشخصت الاستراتيجية اهم الاعداء هم الصين وروسيا وايران وكوريا وبعض الحلفاء الدوليين وغير الدوليين الاخرين ومن ركائز هذه الاستراتيجية بناء تحالفات وشراكات دولية لتعاون في الامن السيبراني المشترك وحماية النظام الدولي الحالي (White house Washingnton ٢٠٢٣ ، ٤-٦) ، وفي الساق نفسه اشار وزير الخارجية الامريكي انتوني بلينكن بخطابه في مؤتمر الامن السيبراني المنعقد في مركز موسكون في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا بتاريخ ٦ ايار/ مايو ٢٠٢٤ فذكر" تقع الثورات التكنولوجية اليوم في صميم تنافسنا مع منافسينا الجيوسياسين، فهي تشكل اختبارات حقيقية لأمننا" ثم استطرد قائلا " ان الميزة التي نتمتع بها لا تأتي فقط من قوتنا المحلية، فهي تبع ايضاً من تضامننا مع غالبية دول العالم التي تشارك رؤيتنا في وجود مستقبل تكنولوجي نابض بالحياة ومنفتح وامن ، ومن شبكتنا التي لا مثيل لها من الحلفاء والشركاء الذين يمكننا العمل معهم في قضية مشتركة لاجتاز الاختبار التكنولوجي" (official government organization ٢٠٢٤) . هذا الكلام فيه هاجس الخوف من تمكن اعداء الولايات المتحدة الدولة الاقوى في العالم من سرقة معلوماتها وبياتها المهمة المتعلقة بتفاصيل ضمان امنها القومي فما بال الدول المتوسطة القوة، والضعيفة، هذا الخوف شارك فيه الامين العام هاو لين جاو للاتحاد الدولي للاتصالات ITU حين قدم مذكرة تعبر عن مخاوفه في عدم ضمان حماية المعلومات والبيات في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واثرها على خطط

التنمية في دول العالم في اجماع ضم الدول المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتاريخ ١٧-٢٧ نيسان/ ابريل ٢٠١٨ (الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠١٨) .

ثالثا: تعريف السيادة

بغض النظر عن مفاهيم السادة في العهود القديمة اليوناني والروماني، والعهد الاسلامي، يمكن ان نرجع المفهوم الحديث للسيادة الى مقررات مؤتمر ويستفاليا الاوربي عام ١٦٤٨ حيث اكدت على مبدأ " عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى"، وهذا المعنى تم طرحه من قبل الفقيه الفرنسي جان بودان Jean Bodin 1530-1596 في نظرته عن السيادة التي اعطاها بعداً قانونياً عندما ربطها مع النظام العام للدولة، واكد هذا المعنى الفيلسوف الانكليزي توماس هوبر ١٥٨٨- ١٦٧٩ الذي ايد السيادة المطلقة للحاكم التي لا تعلو عليها أي سلطة اخرى في الدولة، وفي السياق نفسه اشار جان جاك روسو ١٧١٢-١٧٧٨ فذكر ان السيادة ما هي الا تعبير عن الادارة العامة، وهي غير قابلة للتجزئة، ومطلقة (علي ٢٠٢١، ١١٨). كذلك عرفها المفكر البريطاني جون اوستن John Austin 1790-1859 بأنها حق الدولة المطلق وهي " نظام قانوني توجد فيها سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة"، وعرفها الدكتور ابراهيم محمد العناني " السيادة هي سلطة الدولة العليا على رعايا، واستقلالها عن اية سلطة اجنبية"، النظرية الماركسية طالبت بإلغاء سيادة الدول تمهيدا لإقامة مجتمع شيوعي، يعني نقل السيادة من الدول الى المجتمع بعد ان يسيطر عليه طبقة العمال، وابرز رواد هذه النظرية هارولد لاسكي الذي اعتبر السيادة بمثابة خطر يهدد مصالح وحقوق الشعوب، في زمن العولمة الاقتصادية، والثقافية ، والسياسية عند عام ١٩٩٠ ظهر متغير متعلق بالسيادة المطلقة للدولة بسبب ظهور مشكلات دولية تستلزم تضافر وتكامل الجهود الدولية في سبيل التوصل لحلول ترضي جميع الاطراف الاعضاء في المجتمع الدولي مثل تصدع النظام البيئي العالمي، والانفجار السكاني، ومكافحة الارهاب، والجرائم المنظمة، ومشاكل الهجرات، والبطالة، والامراض الفيروسية القاتلة كسلالة كوفيد، والايدز، اضافة الى انتشار ظاهرة النزاعات الدولية، والاهلية المسلحة، وجرائم الابادة الجماعية، فظهرت مفاهيم التدخل الانساني في شؤون الدول، تدخل بقوة القانون الدولي العام، والخاص، والانساني، وتصدع اخر لمفهوم السيادة المطلقة جاء بعد انتشار المذاهب الاجتماعية الوظيفية، والديمقراطية، ومذاهب سيادة الشعوب، ومذاهب عالمية حقوق وحريات الانسان، ورغم كل هذا التطور الفكري ماتزال الدول تتمسك بالخصائص، والمظاهر المتفق عليها في الاتفاقيات الدولية، مواثيق عصبة الامم لعام ١٩٢٠، والامم المتحدة لعام ١٩٤٥ المتعلقة بسيادة الدول (الورداني ٢٠٠٨، ١٤٣-١٤٤). ان للسيادة خصائص هي الدوام، والاطلاق، والشمول، وعدم التجزئة، ولها مظاهر داخلية، وخارجية، لكن الاهم منافعها للشعب وللدولة

عبر ترابط مفهوم الاختصاص للسيادة، مع مفهوم الاستقلال الذي هو الاداة الاخرى التي تتيح ممارسة الدولة لأعمالها بحرية دون تدخل خارجي أجنبي (الورداني ٢٠٠٨، ١٠٤-١٠٥). ومنافعها المرتبطة بمفهوم الصالح العام فمبرر تمتع الدول بسيادتها هو من اجل التعبير عن مصالحها، ومصالح شعوبها في البيئة الداخلية والخارجية، فارتباط مفاهيم السيادة والاستقلال والصالح العام هو مدخل مهم بموضوع بحثنا هذا.

رابعا: تعريف الامن السبراني

الامن اصطلاحاً هو نقيض الخوف، وانتفاء التهديد، والسيبرانية لفظ يوناني مكون من كبير-نيتس وتعني الذي يدير ويتحكم في دفة السفينة، واعتبره الاهلان الاوربي " هو قدرة النظام المعلوماتي على مقاومة محاولات الاختراق التي تستهدف البيانات والمعلومات "، وهو امن يهتم بكل ما موجود على السايبر (مصطفى ٢٠٢٢، ٥٠).الامن السيبراني يشكل جزء مهم من سياسات الدول الامنية الوطنية، ومنهم من يطلق عليه الدفاع السيبراني، فهو مجموعة من الوسائل التقنية والادارية والتكنولوجية من العمليات الممارسات المصممة التي يتم استخدامها لحماية الشبكات والاجهزة والبرامج من الهجمات او الوصول غير المرخص به، واهداف الامن السيبراني حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات ويضمن الحد من الخسائر والاضرار جراء الهجمات او الاختراقات المعادية ويضمن اعادة الامور الى ما كانت عليه قبل الهجمات والاختراقات المعادية بأسرع وقت وباقل الخسائر والاضرار بشكل يضمن عودة الانتاج والنشاطات الاخرى الى وضعها الطبيعي، والامن السيبراني (عسيري ٢٠١٩، ٣-٤). مفهوم اوسع من امن المعلومات لأنه يضمن تامين البيانات والمعلومات من العبث بها، وحمايتها عند تتداولها عبر الشبكات الداخلية والخارجية والتي يتم تخزينها في الشبكات الداخلية والخارجية، او التي يتم تخزينها في خوادم داخل او خارج المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ويمكن الرجوع اليها عند الحاجة، ولأهمية الامن السيبراني تنشأ الدول جامعات وكليات، ومراكز بحوث معنية به من اجل الوقوف عند اهم السبل التي تأمن حماية المعلومات والبيات عند تطبيق تقنيات الحكومة الالكترونية، وتقنيات الحوكمة الرقمية؛ الامن السيبراني ليس من اهدافه حماية المعلومات والبيانات من الاختراق والهجوم فحسب، بل تشخيص المخترق، والمهاجم، وتحديد الطرق والوسائل لإيقافه وردعه (القريطي ٢٠٢٢، ١٦-١٨) .

للأمن السيبراني ابعاد عسكرية، وامنية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وان الهجمات السيبرانية من دولة ما على المواقع المهمة في دولة اخرى محاطة بغموض شامل، الوصول اليها من قبل الباحثين ليست سهلة، وتدخل عملياً في الحلقات الاكثر سرية، ويشير بعض المعنيين بشؤون توازن القوى، والتهديد بأن هذه العمليات تدخل في اطار الردع الاستراتيجي للدول (Skingsley ٢٠٢٣ ، 5-8) .

خامسا: مؤثرات تطبيقات الحوكمة الرقمية على عناصر السيادة

يمكن درج اهم الملاحظات المتعلقة بتلك الانعكاسات السلبية الناتجة من تطبيقات تقنيات الحوكمة الرقمية على جوهر خصائص، واهمية السيادة الوطني:

١. المؤثر الأول: –

تصدع امن المعلومات العالية السرية: ان الكم الهائل من المعلومات والبيانات الوطنية اذا ما وقعت بيد دول اخرى او شركات او منظمات ارهابية جراء نجاحها في هجماتها الالكترونية، او حصولها عليها بطرق اخرى فان الامن القومي للدولة يكون في تهديد خطير قد يلثم من سيادة الدول اذا ما استغلت هذه الاطراف في فرض مواقف وافعال على التي تعرض لسرقة معلوماتها وبياناتها المهمة ما كانت لتفعلها لولا هذه الهجمات، فتطويع الارادات، وفرض المواقف يلحقان الضر الكبير في مصالح الدولة وشعبها وهذا من اهم واجبات ومعاني السيادة الوطنية (خالد ٢٠٢٤).

٢. المؤثر الثاني:–

تصدع السيادة السيبرانية الوطنية: ان غياب اهتمام المجتمع الدولي الذي تهيمن عليه القوى الدولية العظمى بربط مفهوم السيادة الوطنية بمفهوم السيادة الالكترونية cyber sovereignty وهو مفهوم تصاعدت اهميته مؤخرا عند العديد من الدول سواء كانت ديمقراطية او استبدادية التي ادركت خطورة تسرب معلوماتها وبياتها المهمة الى دول اخرى تتفوق عليها في علوم تكنولوجيا المعلومات، هذا الغياب رتب غياب المحاسبة القانونية للدول المسؤولة عن عمليات تسريب المعلومات المهمة من الدول الضعيفة والمتخلفة في تصنيع وتطبيق وصيانة الاجهزة والمعدات الالكترونية الى الدول الاقوى والمتقدمة في هذا المجال، وكثيراً ما سمعنا عن عمليات تزوير نتائج الانتخابات تتم في دول بعيدة اخرى.

٣. المؤثر الثالث:–

عدوان بشكل جديد: ان وجود قوة سيبرانية وفق ما عرفها جوزيف ناي Joseph Nye صاحب نظرية القوة الناعمة "بانها القدرة على استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني لإيجاد مزايا للدولة في التأثير على الاحداث المتعلقة بالبيئة التشغيلية " تفاعلات العلاقات الدولية" (مصطفى ٢٠٢٢، ٥١). والمزايا هذه تجعل هناك احتمال كبير في شن العدوان السيبراني على الدول الضعيفة " جرائم دولية سيبرانية" هي اقل تكلفة واكثر نفعاً بالمقارنة مع العدوان التقليدي المتعارف عليه في العلاقات الدولية عند اختلال توازن القوى الدولية، حيث يشكل هذا الاختلال دافع عند الدولة الاقوى للقيام بعدوان غير شرعي على الدول الضعيفة من

اجل جني منافع اكثر، والاستحواذ على مناطق اخرى، فهي نمط جديد من انماط التسلط الدولي، وفرض الاعتمادية بالقوة السريانية.

٤. المؤثر الرابع:-

تصدع الامن الوطني المحلي: ان عمليات الجرائم السياسية، واغتيالات الشخصيات الوطنية، او الرموز الفكرية، والاجتماعية، وحتى الاعداد للانقلابات العسكرية، او خلق توترات، وفوضى امنية داخل المجتمعات، والجرائم المنظمة والارهابية، وجرائم تهريب تجارة المخدرات، والبش، او تعطيل مشاريع استراتيجية كالطاقة الذرية، او محطات الكهرباء، او نظام السدود العملاقة، او خلق بيئة نفسية معادية عبر ماكنات اعلامية، ونشر الاشاعات المضللة ، وغير ذلك الكثير من الخطط والبرامج التي تستهدف تركيع ، وتطويع ارادة الدول يتم معظمها عبر الفضاء السيبراني بالتواصل مع ادوات اخرى لوجستية مساعدة، فالأمن السيبراني هو وفق تعبير بعض المحللين ساحة حرب خامسة اضافة الى ساحات الحروب الاربعة في البر والجو والبحر والسماء (دندنن واخرون ٢٠٢٢ ،١٧-١٨) .

٥. المؤثر الخامس: -

ضعف سيطرة الدولة على حركة ونشاطات المواطنين: ان ثورة الاتصالات والمعلومات، والعولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية رتبت وجود نشاطات فردية وجمعية مع جهات اجنبية سواء كانت دول، او منظمات دولية، او شركات ومنظمات غير حكومية خارج علم وارادة الدولة الوطنية، ويمكن تفسير ذلك وفق المنهج الديمقراطي الليبرالي لحقوق الانسان انه ضمن حرية الراي والتعبير والحقوق الشخصية الاخرى، ولكن عند التواصل مع جهات اجنبية بخصوص معلومات او نشاطات فردية وجمعية واخرى متعلقة بمعلومات وبيانات مهمة تخص الامن الوطني سواء تم ذلك عن قصد او قصور موظف يعمل في أي مجال من مجالات تطبيقات الحكومة الرقمية بشكل مخالف للقوانين والتشريعات ذات اصلة بهذا العمل عندها يكون هذا التواصل حالة حال الهجمات السيبرانية المعادية يخل بسيادة الدولة التي من اهم معانيها بناء تعاون فاعل ومنتظم بين المواطنين مع اجهزة الدولة في حماية سيادتها التي هي سيادتهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، فالسيادة اليوم تحتاج اكثر من أي مضى لثقافة وطنية اكثر كثافة وعمق بعد التحدي الكبير لها بالتحول الرقمي في تقنيات الحوكمة الرقمية .

الخاتمة

ختاماً يمكننا القول ان الترابط الوطني بين الحكومات والمجتمع في قضية حماية السيادة الوطنية على الفضاء السيبراني للدولة اضحى اليوم هدفاً مركزياً لحماية كيان الدولة من خطر التفكك والانهيار، فالدولة التي تمتلك القوة العلمية هي القادرة على مواجهة تحدي فقدان سيادتها كدولة للأبد، والدولة المتخلفة علمياً معرضة لفقدان سيادتها للابد، وبشكل يرتب انهيارها وزاولها من الخارطة الدولية، عاجلاً ام اجلاً.

أولا: الاستنتاجات:-

١- التطور الهائل في نظم المعلومات والاتصالات الالكترونية رتب مقوم جديد من مقومات القوة الشاملة للدولة، ورتب عنصر جديد من عناصر سيادة الدولة. فالدولة التي لا تمتلك هذا المقوم، وهذا العنصر هي دولة لا تمتلك سيادة في فضائها، وسيادتها على الارض الوطنية مهددة بشكل دائم وخطير.

٢- الحكومة الالكترونية، والحوكمة الرقمية تحولان كبيران لا يمكن لأي دولة تبغي التنمية المستدامة ومسايرة المجتمع الدولي في تطوره الاستغناء عنهما فهما خيار الضرورة، وليس خيار الاضطرار فقط.

٣- الصراعات بين القوى الاقليمية، والقوى الدولية الكبرى انتقلت الى الصراعات في المجال السيبراني، فشهد عالم اليوم اختراقات، وهجمات الالكترونية لا تقف عند سرقة المعلومات والبيانات وانما الى اشكال خطيرة جداً منها التهديد بتدمير مرافق ومنشئات حيوية.

٤- تطور تكنولوجيا تقنيات الحوكمة الرقمية متواصل، والدولة التي لا تواكب حركة هذا التطور ستكون متخلفة وعرضة لفقدان سيادتها بشكل اوسع واسرع من لدولة التي تواكب تطور تقنيات الحوكمة الرقمية.

٥- شهد عالم اليوم تحالفات اقليمية ودولية لحماية امنها السيبراني كما شهد عالم الامس وما زال يشهد تحالفات اقليمية ودولية لحماية المصالح المشتركة.

٥- المجتمع الدولي متجه لتقنين قانون دولي وابرام اتفاقيات تضمن حماية سيادة الدول في فضائها السيبراني، وحماية الامن الوطني لمعلوماتها، ولبياناتها.

ثانيا: التوصيات:-

١- تأسيس وكالة الامن الوطني السيبراني لها فروع في جميع مناطق الدولة العراقية الفدرالية.

٢- اعتماد استراتيجية ذات مراحل من اجل ضمان السيادة على الفضاء السيبراني الوطني في اقرب وقت ممكن.

٣- اعداد كادر بشري متخصص ومتدرب بشكل متواصل يواكب جميع المتغيرات التي تطرأ على تقنيات الحوكمة الرقمية.

٤- التنوع في استيراد الاجهزة والمعدات الالكترونية التي تطلبها مهام الحوكمة الرقمية دون الاعتماد على جهة واحدة من اجل ضمان حماية المعلومات والبيانات الوطنية كمرحلة اولى.

٥- اقامة تحالفات اقليمية ودولية للتعاون في مجال الامن السيبراني مع الاصدقاء لمواجهة الهجمات والاختراقات المتوقعة من الخصوم، والاعداء.

٦- البدء في عمليات التدريب من اجل تصنيع وصيانة الاجهزة والمعدات التي تستخدم في عمليات الحوكمة الرقمية.

٧- امتلاك افضل القدرات التقنية، والادارية في عمليات التغيير المتواصل للتشفيرات في النشاطات الكترونية.

٨- تكثيف وتعميق الوعي الفردي، والجمعي حول اهمية السيادة الوطنية على الفضاء السيبراني الوطني، واعتماده كمبدأ من مبادئ الوطنية ، والمواطنة.

المصادر باللغة العربية.

١. الاتحاد الدولي للاتصالاتITU .٢٠١٨. الوثيقة CI8/88-A الرابط:
https://www.itu.int/ar/Pages/default.aspx#/ar

٢. تقرير الامم المتحدة UNODC – ماهي الحوكمة الرشيدة، تاريخ الزيارة ٦ حزيران /يونيو ٢٠٢٤، الرابط:
https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html

٣. تقرير امم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ESCWA. الرقم E/ESCWA/TDD/2019/TP.4، الرابط:https://archive.unescwa.org/ar/taxonomy/term/7125

٤. خالد، احمد طارق. ٢٠٢٤. عصر الفضاء السيبراني والسيادة الوطنية. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. مستشارية الامن القومي. بغداد.

٥. الخوري، علي محمد. ٢٠٢١. الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات. المنظمة العربية للتنمية الادارية- جامعة الدول العربية. جمهورية مصر –القاهرة.

٦. دندن واخرون، عبد القادر. ٢٠٢٢. العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية: تحولات عميقة... مسارات جديدة. مركز الكتاب الأكاديمي. عمان.

٧. ربيع، وائل. ٢٠٢٣. الامن والدفاع مراجعات نظرية ومفاهيمية- امن المعلومات. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. https://ecss.com.eg/38979/

٨. عبد العزيز، عقاقبة.٢٠٢١. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية. – جامعة باتنة-الجزائر. المجلد ٨. العدد ٣ كانون الثاني.

٩. عبد القادر، عصام محمد.٢٠٢٣. الحوكمة رؤية مصر ٢٠٣٠. اليوم السابع . ٣٠ أيار/مايو.

https://www.youm7.com/story/2023/5/3/

١٠.عبد الله، احسان محمد احمد. ٢٠٢٢. متطلبات الحوكمة الالكترونية لتحسين جودة اداء الجمعيات الاهلية. مجلة الخدمة الاجتماعية. المجلد ٣ . العدد ٧٣.

١١.عز الدين، عطية. ٢٠٢٢. المبادئ الدولية في مجال الحوكمة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد٣.العدد٢.

١٢.عسيري، فيصل محمد. ٢٠١٩. الامن السيبراني وحماية المعلومات. المكتبة المدنية التعليمية . / application .pdf

١٣.علي، منال وجدي. ٢٠٢١. مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان. مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية . جامعة قناة السويس. العدد ٣٩ . الجزء ٤.

١٤. فهمي، احمد محمد . ٢٠١٨. فيما يتعلق به الحوكمة الالكترونية ودرها في متطلبات المستقبلية لإصلاح النظام الإداري. ورقة بحثية مشاركة في المؤتمر السنوي لجامعة كربلاء.

١٥.القريطي، دحان حزام. ٢٠٢٢. الامن السيبراني وحماية امن المعلومات. دار الفكر الجامعي. جامعة الاسكندرية.

١٦.مركز الامارات للسياسات– وحدة دراسات الصين. ٢٠٢٣. استراتيجية الصين الرقمية: خطوة نحو تشكيل قواعد النظام التكنولوجي العالمي. ٣١ أذار/مارس . الرابط:
https://epc.ae/ar/details/featured/astiratijia-alsiyn-alraqamia-khatwa-nahw-tashkil-qawaeid-alnizam-altiknuluji-alalami

١٧.مشري، مرسي. ٢٠١٢. شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية ك نظرة في الوظائف. المستقبل العربي. العدد ٣٩٥.

١٨.مصطفى، جميل . ٢٠٢٢. السيادة الرقمية: التحديات والحلول الهيكلية. مجلة رقمنة للدراسات الاعلامية والاتصالية. جامعة قاصدي مرباح–الجزائر. المجلد ٢.العدد ٣.

١٩.ملاعب، عمر . ٢٠٢٠. الحكومة الالكترونية وجائحة كوفيد ١٩. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

٢٠.ميكلسن، دانيال و شورل، سبيستان. ٢٠٢٣. الاستراتيجية الرقمية للاتحاد الاوربي : تأثير خصوصية البيانات على الشركات العالمية ، معهد مكنزي ، على الرابط:

٢١. https://www.mckinsey.com/featured-insights/highlights-in-arabic/the-eu-digital-strategy-the-impact-of-data-privacy-on-global-business-arabic/ar

٢٢. الورداني، ايمن احمد . ٢٠٠٨. حق الشعب في استرداد السيادة. مكتبة مدبولي. جمهورية مصر – القاهرة.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abdel Aziz, Aqaba. 2021. Al Bahith Journal for Academic Studies. - University of Batna - Algeria. Volume 8. Issue 3 January.
2. Abdel Qader, Essam Muhammad. 2023. Governance Egypt Vision 2030. Youm7. May 30. https://www.youm7.com/story/2023/5/3/
3. Abdullah, Ihsan Muhammad Ahmed. 2022. Electronic governance requirements to improve the quality of performance of civil society organizations. Social Service Journal. Volume 3. Issue 73.

4. Ali, Manal Wagdy. 2021. The concept of sovereignty and absolute power in the philosophy of Jean Bodin. Journal of the College of Arts and Humanities. Suez Canal University. Issue 39, Part 4.
5. Al-Khoury, Ali Muhammad. 2021. Digital Government: Concepts and Practices. Arab Administrative Development Organization - League of Arab States. Republic of Egypt - Cairo.
6. Al-Quraiti, Dahhan Hizam. 2022. Cybersecurity and information security protection. House of University Thought. Alexandria University.
7. Al-Wardani, Ayman Ahmed. 2008. The right of the people to regain sovereignty. Madbouly Library. Republic of Egypt - Cairo.
8. Asiri, Faisal Muhammad. 2019. Cybersecurity and information protection. Civil educational library. application/pdf.
9. BYJUS'EXAMPRER.April 2024.https://byjus.com/free-ias-prep/significance-of-e-governance/
Challenges,core.ac.uk.
10. Dandanen and others, Abdul Qadir. 2022. International Relations in the Age of Digital Technology: Profound Transformations... New Paths. Academic Book Center. Oman.
11. Emirates Policy Center - China Studies Unit. 2023. China's Digital Strategy: A Step Towards Shaping the Rules of the Global Tech Order. March 31. Link:https://epc.ae/ar/details/featured/astiratijia-alsiyn-alraqamia-khatwa-nahw-tashkil-qawaeid-alnizam-altiknuluji-alalami
12. Ezz El-Din, Attia. 2022. International principles in the field of governance. Algerian Journal of Political Studies. Volume 3. Issue 2.
13. Fahmy, Ahmed Muhammad. 2018. With regard to electronic governance and its role in future requirements for reforming the administrative system. A research paper participating in the annual conference of the University of Karbala.
14. Idlebiy، Nibal.٢٠١٩ .Can Open Government Be Implemented in the Arab World Towards a policy Roadmap.Mohamad Bin Rashid .school of Government.
15. International Telecommunication Union ITU.2018. Document CI8/88-A Rabat:https://www.itu.int/ar/Pages/default.aspx#/ar
16. Joseph ،Sethunya Rosie.٢٠١٥ .Advantages and Disadvantages of E-Government Implantation: Literature Review.International Journal of Marketing and Technalogy,Volume 5,Issue9.15 September.
17. Khaled, Ahmed Tariq. 2024. The Age of Cyberspace and National Sovereignty. Al-Nahrain Center for Strategic Studies. National Security Advisory. Baghdad.
18. Malaeb, Omar. 2020. E-government and the Covid-19 pandemic. Arab Planning Institute. Kuwait.
19. Mikkelsen, Daniel and Schoorl, Sebastan. 2023. The European Union's Digital Strategy: The Impact of Data Privacy on Global Companies, McKinsey Institute, at the link:https://www.mckinsey.com/featured-insights/highlights-in-arabic/the-eu-digital-strategy-the-impact-of-data-privacy-on-global-business-arabic/ar
20. Mishri, Morsi. 2012. Digital Social Networks as a Look at Jobs. The Arab future. Issue 395.

21. Mustafa, Jamil. 2022. Digital Sovereignty: Structural Challenges and Solutions. Digitization Journal for Media and Communication Studies. Kasdi Merbah University - Algeria. Volume 2. Issue 3.
22. Rabie, Wael. 2023. Security and Defense Theoretical and Conceptual Reviews - Information Security. Egyptian Center for Thought and Strategic Studies. https://ecss.com.eg/38979/
23. Alshehri, Mohammed and Drew, Steve .٢٠١٠.Impletation of E- Government: Advantages and Challenges,core.ac.uk.
24. See more; official government organization.٢٠٢٤ . report; Technology and the transformation of US foreign policy, **Official websites use .gov,** United States., 6 May. https://www.state.gov/
25. Skingsley، Guliet.٢٠٢٣ . offensive cyber operations.CHATHAM House. 10st.jame's square.London.September .
26. Temakon، Wdnsm.٢٠٢٠ . E-Governance Way forword: Challenges and opportunities for Developing Countries: Evidencesfrom Sri Lanka.International Journal.Busines Economics and Law.vol.21.Issue 2. April .
27. Testbopk.٢٠٢٣ . Significance of e-Governance - Governance Notes for UPSC Exam!,30 jun.https://testbook.com/ias-preparation/significance-of-e-governance
28. United Nations report - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). No. E/ESCWA/TDD/2019/TP.4, link: https://archive.unescwa.org/ar/taxonomy/term/7125
29. United Nations UNODC report - What is good governance, date of visit: June 6, 2024, link:https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html
30. White house Washington. March 2023 .National Cyber security Strategy. Link; https://www.whitehouse.gov/oncd/national-cybersecurity-strategy/#:~:text=The%20Strategy%20recognizes%20that%20robust,responsibilities%2C%20and%20resources%20in%20cyberspace.